

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232434

UNIVERSAL
LIBRARY

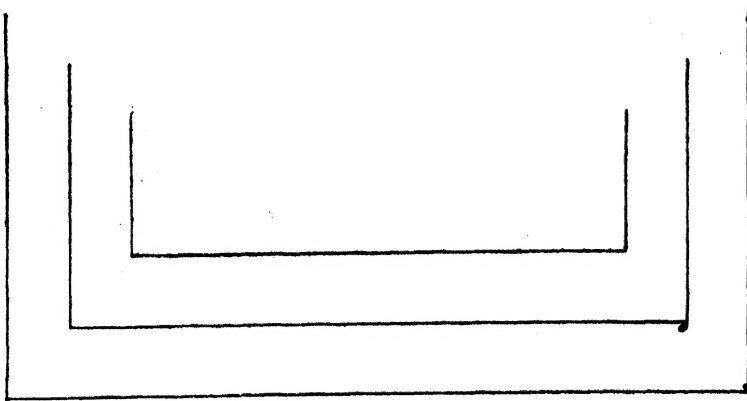
وَمِنْ تَوْكِيدٍ عَلَى اللَّهِ وَفَوْقَهُ

حَمْدُ اللَّهِ الْعَلِيمِ عَلَى أَنْ تَكُنْ أَمَامَ الْمَنَافِعِ وَالْعَوَامِ الْفَعِيلِ لَا حَوْلَ إِلَّا بِالطَّبِيعِ الطَّيِّبِ الْأَكْرَمِ عَنِّي



أَعْلَمُ لَوْ كُنْتُ خَادِمَ حَسَنِ الْعَظِيمِ أَيْدِي سَلَامٍ لَكَ يَا دِي بِاهْتِمَامٍ عَزَّ عِدَالُ الْوَاحِدِ غُفَرِ اللَّهُ أَوْ لَا

الطَّبِيعِ الْمَصْطَفَى مُحَمَّدٌ حَانَ مَطْبَعُ
١٣٠٢



الحمد لله الذي جعل

بسم

فاتحة كل كلام حمد الله الملك المنعم على رعيته عبيده الخائفة لا انبياء سيرة لا صفياء بالتسوية النقية السهلة البيضاء ووضح لنا سبل الهداية
وفا نعلن طرقة الضلالة بازال الكهابة الكريمة وتشريع نبيه ذي الخلق العظيم وايد به بالحج الساطعة والمجاهدين القاطعة وجعل لهم عبادته وزيارته
وقبائه والتبعية في كل قرن بفضلهم وكراماتهم والذين المتقين يوفونهم الحق بالبرهان وعلمهم على ما صرنا اليه هب بهم بالاجر الجبار ليشهدهم بنيل التراب
الجبر وحكم السانين ما انتشرت به صلواتكم على اهل العلم ورثة الانبياء ووجد نبيه بانه لا يزال من امته الى يوم القيامة طائفة من اهل الحق قاهرين بالحق
على العامة مضيهان ونعالي باللسان احمد ويا حيضان اشكرهم من التوفيق والهداية ومنه البداية والبلوغاية اشهد ان لا اله الا هو وحده لا شريك
له شهداء قديما في الاخرة واشهادان سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله الذي خرجنا من ضلالنا الى الهداية وهدانا من قبحنا الى الطهر والنجاة والبرهان والبرهان
للحال والهمم باليتسبهم الرجل الى الحكم في الحوادث الواقعة ولا يتصغر عليهم الامانة في لوقا ثم الحادثة فخره الله عنا وعن سائر المسلمين جرح الجوارم وبلغه
الى المراتب العظمى وصلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه صلوة زكية تامة وافيه لا يحصى ما وعد ولا تنقض الى الماد ولبعد فيقول العارف في الحيات
الحضرة مالك بن النخعي انما يوسنات محمد عبد الحكي المكنوى لا تضار والمضي تجاوز الله عن ذنبه الجباري الحق ابن سراج العلماء فخصه وسيد
السلام ودمه مرانا بالحكم الحافظ محمد عبد الحكي رحمه الله من رقة جنة النعيم حان الله تعالى قدسية عبادته وسبيل نجاة وحل لسانه
منعلا عنهم ورفق طرقة التبعه على متبعيه وام محضه في جزأ مشيخه نبيه هسي السلول عليه كل من تنضم بحبل اختلافه راء نبيه الذين هم القدي القدي من
واليه يجر السائلون منهم ياخذ ما اخذه الاخذون وهم يبتذلون في رجعهم لا تخرج من منع عضوة نبيه انما اسأله وبجاء اسأله وانتهى من احدنا
شبه من منبجها واصلها واحد منها اتصل بمنشأها ولعزل سلف هذه الامتعة على هذه الطريقة فكذلك الصلابة ومفادهم فيختصمون في الامور الشرعية
وقد يرب على ما ذهب اليه كذا طنية او نضر صابرة وحتة وتقدمهم كذا بغيره من اثارهم ويعوضون في اثارهم فيكون بين طائفة من طائفة او يرب
الى الطعن والتعطية ما اظهره جليل قاطع على النقاد والنسبة وانتقلت هذه السنة الوضعية الى اتباعهم واتباع انبياءهم في الحق والعدل والعدل والعدل الى
ان الله في كل امر لا يرب الا ربة المشهورين بانتشاره من مشهور وشهر مسلكهم وتدوين كذا بغيره وجماعهم اصلهم رفرعهم نكتب كل من خلق عن ربة الاخذ
والترجيهم فالك متعل الغتار وسلكهم النجيم فاختاروا لهم اعتسلك من لا حلة في حبه وقام بتاييده واميله وتره الى ترجيم مذهب اتباعه وتفقده
فمن تفرقوا بالقلب بسببه في الفقه والشافعية ولما كتبه طهنية وتوجهت كل رقة من اهل التدين بالكتب جمع المسالك اقامة الحجج والمكاشفة بالثابت
ما اختاروا امامهم بحد من كذا لاربعة والجواب مسلك عليه فيهم كريمة الموضعية ومع ذلك كانوا متفقين على الحق ليس بمضطر في الاعتناء
ولا ان الخطاء قطعي من خالفه بل كانوا بذل او سحرهم والتسليم والتوضيح والتوضيح والتوضيح والتوضيح من غير ان يلحق احد على احد طعنا

٢

جازع من حد وقد كان كثير منهم يزعمون ما هو رواية شاذة عن امامهم ويرتقون ما حاكوا عليه مخالفا لهم من غير عصبية مذهبية ولا عزم هذه
 على الطريقة المتوسطة التي اربنا باقامتها وادبعاء التوفيق على سلوكها ولم يزل امر الدين على هذا الاسلوب البائس الى ان خلف من بعدهم خلفهم واتباع
 اسلافهم وقلدوا الهراء بنفوسهم ونالوا حظا من التعصب المذهبي وارتكزوا في قلوبهم القرف المشرقة فاخذوا ويجرجون مسائل متفرقة من اصول المقررة
 ويعبرون الحوادث المتكثرة على القواعد المتقولة فان وجدوا واحدة من اصحابنا او دليل اخر غير صحيح فاعادوا على ما استسما بيننا اتخذوا في الجواب عنه بالثواب واللعن
 او التعصيف وضعفوا القوي وقعدوا الضعيف زعماءهم ان ما ذكره في وخرجه او نقلوا على علمهم ولا يكون لنا الدليل الصحيح وان امامهم ومن سبقهم
 لم يقر به الا بعد ظهرهم فساد الدليل الخلف الصحيح واستندوا على ان زعماءهم في اقامة دليل الغلات ويشير والحق في الحلات ومع كل ذلك اجتناب عن تحقير
 من لا يوافقهم على ما زعمهم بل التواضع والجرم والقدح واثبات قوة مسلمين ما فقههم وضعف قول مخالفهم على منحو ان اختلاف العلماء رحمة من ربه
 مذهب على مذهب ليس فيه نقمة وان طاعت قداوي اكثر الناس خيرا من الذين هم قتها كراهة لكنهم ليسوا من المحدثين من اصحابنا لهذا رتبة
 وجدتها على هذه الطريقة لمر على الطريقة السابقة ثم خلف من بعدهم خلفا قاموا بالطامة الكبرى ونصبوا ايات المنازعة العظيمة واخذوا في خصو الصحة
 على من هاجمهم وان خالفوا الحديث الصحيح المصحح من غير ان يفهم دليله من عدم الاحتجاج بها وحكموا بغير مذهب متظالمون وان اتوا بالاثبات القرينة
 مع قوة الاحتجاج بما هو حوايا فاننا سئلنا عن هذا اجبت باننا صواب يحتمل الخطا واذا استدلنا عن مذهب مخالفنا اجبتا باننا خطأ يحتمل الصواب
 احتما لا يلو يتا لم يوافق ما حكم به امامهم وقرروا على الاصول في مداركهم فاخذوا واعرض عليهم الدليل الصحيح الذي هو مخالفنا اختاروه والقول العجيب الذي امتنعنا
 وسلفنا له ليدلوا به وان طاعت كتاب اكثر الناس خيرا من الذين هم قتها كراهة لكنهم ليسوا من المحدثين من اصحابنا لهذا رتبة
 وهذه الطريقة المتفرقة المعتبرة ليست بمختصة بجماعة دون جماعة بل هي المنفعة والشافعية والمالكية والمغربية ثم خلف من بعدهم خلف تفصلوا
 عليهم بنوعين اولات الاجتهاد الخريش ويشير عليهم التحيز الضيق فترجموا الى الاحتياط بالطريقة المتوسطة ولقد صاروا في واقعوا لكل خطأ او في زعم استنكروا
 موا لا يخر تحت النسب الدربعة وظنوا الانساب بهما لم يدع المستقيمة بل ترقى بعضهم فحكموا بكونه شريكا وكفرا وضلالة وكونه مخالفا لكننا في السنة
 وفي زعم قتلوا الامم التي جمعة اذ الفاعل الحكمي حارجه ولم تحكم الشريعة باننا ذم من صافقة الناس مع امام خاص مودعا امام على هذه الرواية ونزجهم
 على الانساب بمذهب النسب المشريق وان لم يكن لهم علم بالخلاف الحكم ولا تمييز بين الحلال والحرام وادوا بالباطل هذه السنة القدرية التي اخرجها الله تعالى
 لمصالحهم وادوا على ما فيهم من تنزيه كل رجل على ما فيهم من ذلك موجب للنسب والجدل وانعكست لهادية بالاضلال ثم خلف من بعدهم
 خلفا صاروا الصلوات واتبوا الشهورات فسوف يلقون عقابا الا من تاب وامر على اصلاحه وهو اكثرهم في عصوا وشق من خصوصيتنا
 واقاموا التكميل الاعظم على اية العالم واسميا امامنا الا في هذا الامام على حفيظة الاعظم بل زعمهم الجرم والقدح وكل مقصود هم الطعن الفرج
 ليس لهم حظ من الدين والتفريق ولا تعصيب لهم من بابية الفتوى تراها راسا عندهم التوفيق لطاعة كتب الحديث المعتبرة ووجدوا فيها
 احاديث مخالفة لاما لا اعظم وغيره من معجزة هذا العالم لبطول السننهم بالظن ومنهم بالسب العن من دون ان ينفروا الى الشوا والمحدثين
 ويطعنوا على ما سبحت الفتوى والمحدثين واتبوا على قواعدهم من المعتبرين والاصوليين والمنكبين والمحدثين تراهم يحكمون قضاء الامام
 الاعظم ونسبا ثابدا على سبيل الجزم وينعمون ان تركه حنوقوا فافقه محرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبهم على مرتبة
 رؤسا كثرنا زعموا الخفية في المسائل العديدة كترك القراءة خلف الامام والاسوداد باميين والكسلفة في الصلوة وترك رفع اليدين
 عند الركوع والسجود وغير ذلك من الجزئيات الشهيرة وبلغوا في تراجمهم الى الدرجة القصوى وطولوا السنة الرد والكدس الى
 ما لا يتناهي هم كرم الانصاف لهم من العلم والاحصاء هم من اقدمهم في تراجمهم الى الدرجة القصوى وطولوا السنة الرد والكدس الى
 اهل الاسلام وضربوا اهل الاكرام وسبوا نذاليهم وتقصصهم وايدوا امامهم وحكموا بابتداعهم وضلالهم وغير ذلك من المحرمات
 المنصوصة والمكروهات المشهورة ولم يجزوا لاحد شك في الخفية في هذه المسائل زعمنا فساد منهم انهم ليسوا على راسهم بل استعملوا
 بكلام تمدي فيها بالمنفعة بالحقوات للكنز وقد رايهم طائفة عظمى اخرى بعض البابا القريب الى ما تحت الترتيب اسسوا قواعدهم لاجل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الباب الاول في ذكر اشعار الصحابة ورضي الله عنهم

مختصر الاثر في معرفة احوال الصحابة وعباداتهم

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible]

۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳

في انكسار من القراءة ما قد عرنا ثمانين نقرأ من احكامها من التوضي وعبادة وقد دونها في الحديث اسلمهم ثم انكسار خلف احكامهم في صلاة الخاصة في كل كبر
 واليك مال الشرح ارجو قول عند محمد الكبر وعندها يكبر انتهى ومثله في شهر ولكن العجيب المسمر به الحقائق وفي الحديث شريفة الحمد وروى
 في شهر كذا في الفز ودون القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عندنا وحمل حنفية انه لا بأس بان يقرأ بقراءة في الظهر
 والعصر وما يشاء من اقرأت انتهى وفي غنية المستقلة شرح منية المصلي بعد ذكر الاثار الواردة في المنع وهذه المنع من كراهية حنفية وابرئ
 قراءة المأمور في السنة ايضا ذكر كراهة تقريدها كراهة من قبل حنابلة الهداية وعندنا كبره ما كبره من الوعيد فان اطلاق الكراهة فينبذ كراهة التقريده
 سيما اذا استدلت عليها بما فيه وعيد طلال ما تقدم من قول عمر وسعد على وان كانت مستفسدة عند محمد فان لا حرج فيها لما مر كراهة انتهى وفي
 تبديل الحقائق شهر كنز الدقائق في شرح الزواجر يقرء الموقر خلف الامام على يسعه وقال الشافعي يجب على الموقر قراءة الفاتحة لقوله عليه السلام لا صلوات
 الا بفاتحة الكتاب وحديث عمارة ان النبي عليه السلام قال لما هو من الذين قرأوا خلفه لا تغفلوا الفاتحة الكتاب فانه لا صلوات لمن لم يقرأ بها انتهى
 وفي الهداية لا يقرء الموقر خلف الامام خلافا للشافعي في الفاتحة ان القراءة ذكر مشترك في شرا كان وضو لنا قوله على السلام من كان له اما فقرءه احكام
 قراءته وله وعليه اجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما روى عن محمد ويكره عندنا لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشية الهداية المسماة
 بالهداية قوله في ما روى في الخبر وقال شمس الامية الشرحي نفسه صلاة في قول عدة من الصحابة وقول عبدالله بن النخعي انه قال لا يقرأ من الزاير فيجب
 ان يكبر لسانه انتهى وفي حاشية الملا الهادي الجي بقوله في قوله كبره عندنا ما فيه من الوعيد فقد روي ان المنع عن القراءة ما شرع عن
 ثمانين من الصحابة وقال علي بن مرقه خلف الامام فقد اخطأ الستة وثلاثا سعد بن ابى وقاص فزيد من فقه خلف الامام فلا صلوة له وانما الصحابة اذا كانوا
 غير مذكرة بالقياس كانت محمولة على السام فيعارض الخبر المقتضي وجوب قراءة الفاتحة على المأمور والنقل موجب للحجج وانما روى في الخبر من تركه ذرة
 ما كرهه عندنا من عبادة التقليل انتهى وفي البداية شرح الهداية العجيب ويستحسن على سبيل احتياط قراءة المقتضى الفاتحة احتياطاً لما روى عن الخلفاء
 فيما روى بعض المشايخ عن محمد في الزخيرة في قراءة المقتضى خلف الامام في صلوة لا يجزئ فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن حنبل بعض شيوخنا لا يكره
 في قول محمد واطل المصنف كلامه ومواد حاله الخاتمة دون الخبر في شرح الجوامع لا يكره كل من السعدى عن بعض شيوخنا ان الامام لا يخل
 القراءة من احتشدي في صلاة الفاتحة انتهى وفي حاشية الهداية المسماة بغير القدر بعد ذكر كل المأخوذ من آثار الصحابة في المنع واتهم
 عبدالله بن قاتل في غيبة محمد بن علي من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرج به الدار فظهر طرق وقال لا يصح اسناده وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
 هذا يرويه عبدالله بن ابي ليلى لا يقرأ ويقرأ باطل ويكتفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما اخطأوا وتركوا القراءة خلف الامام
 فقط لا أنهم لم يحرموا وان ابن ابي ليلى هذا رجل مجرب انتهى كلام ابن حبان وليسوا بنسب اهل الكوفة بعضهم بل هم يمنعونه وهي عندهم تركه
 والكراد كل احتشيم كما يفيد من قول المصنف ويكره عندهم لما فيه من الوعيد وهو بعض الشيوخ بانما خلف الامام وقدمه من طريق اصحابنا لا يفر
 لا يطلعون في الحرام الا على امرته قطعية انتهى وفيه ايضا قوله في ما يروى عن محمد بن قيس هذه العبارة انها ليست بظاهر الرواية عنكم قال في
 الزكرة خلافاً لما يروى عن محمد بن دين الزكرة وهو الذي يظهر في حديثه في بعض مشايخنا ذكره ان علي بن محمد لا يكره وعلى قوله في حديثه في بعض
 الراية اصحابه يكرهون قول محمد بن قاتل فان عبادته في كتبه معوجة بالحق في عن خلافه فانه في كتابه لا تأني في باب القراءة خلف الامام بعد ما استدل
 ملحقه بن تيسيل ما قرأه في ما يجوز فيه ولا يجوز فيه في ما لا يجوز فيه لا نرى لقراءه خلف الامام في شيء من الصلوات فيجوز فيه ما لا يجوز فيه في الصلوات
 انا اخره وقال محمد لا ينبغي ان يقرء خلف الامام في شيء من الصلوات وفيه ما لا يكره في من القراءة في الصلوة ما روى عن علي بن محمد لا يقرء خلف الامام
 في ما جهر ولا في ما لم يجهر بذلك عمت خاصة الا اذا قرأ في الجنبية وقال الشرحي فيمنع صلاة في قول عدة من الصحابة انه لا يجزئ الاحتياط
 عام القراءة وخلف الامام لا الاحتياط هو العمل باقرب الدليل وليس مقتضى اقراءها القراءة بل المنع انتهى وفي الخبر الذي شروا كراهة الدقائق
 بعد نقل عبادته ولا يستحسن على سبيل الاحتياط في ما روى عن محمد بن قيس في غاية البيان بان محمد بن قيس في كتابة عدم القراءة خلف الامام في الجنبية
 وما لا يجوز تلاوته به ناخذ من قول حنفية ويحجب عنه بان حنابلة الهداية لا يجزئ حرمانه من حمل المأمور في صلاة الفاتحة انتهى وفي حاشية التوازل

في انكسار من القراءة ما قد عرنا ثمانين نقرأ من احكامها من التوضي وعبادة وقد دونها في الحديث اسلمهم ثم انكسار خلف احكامهم في صلاة الخاصة في كل كبر
 واليك مال الشرح ارجو قول عند محمد الكبر وعندها يكبر انتهى ومثله في شهر ولكن العجيب المسمر به الحقائق وفي الحديث شريفة الحمد وروى
 في شهر كذا في الفز ودون القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عندنا وحمل حنفية انه لا بأس بان يقرأ بقراءة في الظهر
 والعصر وما يشاء من اقرأت انتهى وفي غنية المستقلة شرح منية المصلي بعد ذكر الاثار الواردة في المنع وهذه المنع من كراهية حنفية وابرئ
 قراءة المأمور في السنة ايضا ذكر كراهة تقريدها كراهة من قبل حنابلة الهداية وعندنا كبره ما كبره من الوعيد فان اطلاق الكراهة فينبذ كراهة التقريده
 سيما اذا استدلت عليها بما فيه وعيد طلال ما تقدم من قول عمر وسعد على وان كانت مستفسدة عند محمد فان لا حرج فيها لما مر كراهة انتهى وفي
 تبديل الحقائق شهر كنز الدقائق في شرح الزواجر يقرء الموقر خلف الامام على يسعه وقال الشافعي يجب على الموقر قراءة الفاتحة لقوله عليه السلام لا صلوات
 الا بفاتحة الكتاب وحديث عمارة ان النبي عليه السلام قال لما هو من الذين قرأوا خلفه لا تغفلوا الفاتحة الكتاب فانه لا صلوات لمن لم يقرأ بها انتهى
 وفي الهداية لا يقرء الموقر خلف الامام خلافا للشافعي في الفاتحة ان القراءة ذكر مشترك في شرا كان وضو لنا قوله على السلام من كان له اما فقرءه احكام
 قراءته وله وعليه اجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما روى عن محمد ويكره عندنا لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشية الهداية المسماة
 بالهداية قوله في ما روى في الخبر وقال شمس الامية الشرحي نفسه صلاة في قول عدة من الصحابة وقول عبدالله بن النخعي انه قال لا يقرأ من الزاير فيجب
 ان يكبر لسانه انتهى وفي حاشية الملا الهادي الجي بقوله في قوله كبره عندنا ما فيه من الوعيد فقد روي ان المنع عن القراءة ما شرع عن
 ثمانين من الصحابة وقال علي بن مرقه خلف الامام فقد اخطأ الستة وثلاثا سعد بن ابى وقاص فزيد من فقه خلف الامام فلا صلوة له وانما الصحابة اذا كانوا
 غير مذكرة بالقياس كانت محمولة على السام فيعارض الخبر المقتضي وجوب قراءة الفاتحة على المأمور والنقل موجب للحجج وانما روى في الخبر من تركه ذرة
 ما كرهه عندنا من عبادة التقليل انتهى وفي البداية شرح الهداية العجيب ويستحسن على سبيل احتياط قراءة المقتضى الفاتحة احتياطاً لما روى عن الخلفاء
 فيما روى بعض المشايخ عن محمد في الزخيرة في قراءة المقتضى خلف الامام في صلوة لا يجزئ فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن حنبل بعض شيوخنا لا يكره
 في قول محمد واطل المصنف كلامه ومواد حاله الخاتمة دون الخبر في شرح الجوامع لا يكره كل من السعدى عن بعض شيوخنا ان الامام لا يخل
 القراءة من احتشدي في صلاة الفاتحة انتهى وفي حاشية الهداية المسماة بغير القدر بعد ذكر كل المأخوذ من آثار الصحابة في المنع واتهم
 عبدالله بن قاتل في غيبة محمد بن علي من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرج به الدار فظهر طرق وقال لا يصح اسناده وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
 هذا يرويه عبدالله بن ابي ليلى لا يقرأ ويقرأ باطل ويكتفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما اخطأوا وتركوا القراءة خلف الامام
 فقط لا أنهم لم يحرموا وان ابن ابي ليلى هذا رجل مجرب انتهى كلام ابن حبان وليسوا بنسب اهل الكوفة بعضهم بل هم يمنعونه وهي عندهم تركه
 والكراد كل احتشيم كما يفيد من قول المصنف ويكره عندهم لما فيه من الوعيد وهو بعض الشيوخ بانما خلف الامام وقدمه من طريق اصحابنا لا يفر
 لا يطلعون في الحرام الا على امرته قطعية انتهى وفيه ايضا قوله في ما يروى عن محمد بن قيس هذه العبارة انها ليست بظاهر الرواية عنكم قال في
 الزكرة خلافاً لما يروى عن محمد بن دين الزكرة وهو الذي يظهر في حديثه في بعض مشايخنا ذكره ان علي بن محمد لا يكره وعلى قوله في حديثه في بعض
 الراية اصحابه يكرهون قول محمد بن قاتل فان عبادته في كتبه معوجة بالحق في عن خلافه فانه في كتابه لا تأني في باب القراءة خلف الامام بعد ما استدل
 ملحقه بن تيسيل ما قرأه في ما يجوز فيه ولا يجوز فيه في ما لا يجوز فيه لا نرى لقراءه خلف الامام في شيء من الصلوات فيجوز فيه ما لا يجوز فيه في الصلوات
 انا اخره وقال محمد لا ينبغي ان يقرء خلف الامام في شيء من الصلوات وفيه ما لا يكره في من القراءة في الصلوة ما روى عن علي بن محمد لا يقرء خلف الامام
 في ما جهر ولا في ما لم يجهر بذلك عمت خاصة الا اذا قرأ في الجنبية وقال الشرحي فيمنع صلاة في قول عدة من الصحابة انه لا يجزئ الاحتياط
 عام القراءة وخلف الامام لا الاحتياط هو العمل باقرب الدليل وليس مقتضى اقراءها القراءة بل المنع انتهى وفي الخبر الذي شروا كراهة الدقائق
 بعد نقل عبادته ولا يستحسن على سبيل الاحتياط في ما روى عن محمد بن قيس في غاية البيان بان محمد بن قيس في كتابة عدم القراءة خلف الامام في الجنبية
 وما لا يجوز تلاوته به ناخذ من قول حنفية ويحجب عنه بان حنابلة الهداية لا يجزئ حرمانه من حمل المأمور في صلاة الفاتحة انتهى وفي حاشية التوازل

هذا قول من الأصوليين
في بيان ما هو المطلوب

واضح ان الحق ان قوله كقولنا ما وقع من جاء عبده وتبعي ماله وما عليه وظهر ان هذا من المسئلة ان اصحاب الحنفية افترقوا على هذا
فاجتهدت خمسة اقوال ثلثة منها المأثورة افعاً للنسب بقل صفات الامة وراثة ان الاضغان ولجب كما ذكره الكيدل وقد روي تحت الحديث انه روي في
في اهل البيت ع لم يقر من ان ذلك لا يخرج من القراءة خلف الامام وهو الظاهر من كلام بعضهم اما لا يخلو ويمنع ان الامم وغيره اب اصحابنا انما لم يلقوا في العلم
عليها لما روي عنهم بل يلقون في الامم كقولهم كافي دليله قطعنا عنهم منه ان المذكور لا يخرج بما قرب من المرام حكما وان فاقه دليله وعلى هذا القول في القول
بالحرمة ينضم الحكم بفسق القادى كحكم من لا يمتنع من الاعتناء ومقتضاها الفسق والقراءة ولو لم يكن هناك ثبوت سائر المحرمات لكن من عن الخطا وى انه
انما يفسق بالاعتناء كما لا يفسق بغيره ما سبق على ان القراءة مكرهة فترى انما يفسق على انما يفسق به غير ما ذكره بعضهم ان او كتاب المكره
وهو من الصغائر كما ذكره صاحب البحر الزانق في رسالته للوفاء في بيان ما على الكتاب والاعراف ان او كتاب كل مكره وهو غير ما من الصغائر فذكر ايضا
انهم من هذا الاستقام العدل ان ما يفسق الا ما كان عليه الكفر كما يخرج من هذا خلاف جميع من لا يفسق من ان المذكور لا يخرج من المرام وان من كتابه
يستخرج عقوبة دون العقوبة بالكتاب كما كان في الشفعة فالذي يظهر ان او كتاب المكره هو غير ما من الصغائر انما يفسق به غير ما من الصغائر كما كان في الشفعة
في رسالته حقيقة الاختيار احياء سنة سيد الامم وغيره مما ينبغي وثقا مسلمات الصلوة لنفسه بالقراءة خلف الامام كما ذكره
في درر البحار رقمه ثمانون الاصح وفيه خمسة اقوال اصحابنا اضعفها واوهنها بل ومن جميع الاقوال الواقعة في هذه
المسئلة القول الخامس وهو ان يبين رواية مسكون النسب للشاة للمروجة عن ابي حنيفة ان رفع اليدين عند التكبير وغيره مفسد للصلوة وبشاء
بعض مشايخنا عليها عدم جواز الاقوال السابقة وكتابه من الاقوال المروجة التي لا يجازيها الا القام عليها وان ذكر في كثير من الكتب
العقوبة لا صحابنا الحنفية وقد اوضحت ذلك في رسالتي الغرر المبهية في تراجم الحنفية وفي تعليقاتي عليها المسماة بالعلقات
السنية فالتطاولت شعري هل يقول عاقل ايضا بالصلوة بما ثبت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من ائمة
اصحابنا يقولون فرضنا انه لم يثبت لامر النبي صلى الله عليه وسلم ولا من اصحابنا بواجب وصار منسوخا فغايتة ان يكون خلاف السنة او مكرها
فانها اذا تحريمها هو لا يستلزم فساد الصلوة به بل لو فرضنا ان حراما من قطعية لا يلزم منه فساد الصلوة لانها انفسل وكتاب كل حرام في
الصلوة مفسد لما لم يكن منافيا للصلوة ومن المعلوم ان قراءة القرآن في نفسها ليست بمنافية للصلوة بل الصلوة ليست الا الذكر والتسبيح
والقراءة الا ترى ان ما اخرجنا من طريق كلهم من المصطلق من ابن مسعود قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عودا ان يرد على المسلم الصلوة
فاتية ذات يوم فسلمت عليه فلم يرد على وقال انه يحدث في امره ما شاء وانه قد احدث لك في الصلوة ان لا تكلم احدا بذكر الله وما ينبغي من تسبيح
وتحميد وقوله فانتين ذكره السيوطي في اللب المنتد فخره مسلم وابو داود والنسائي واهل البيت ان الشيعة عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينا انا
احمل حرسا لله صلى الله عليه وسلم اذ عطس من القوم فقلت يرحم الله هذه في القوم بالصلاة فقلت انك لم تلتزم في القوم اليقوت
بابيهم فلما رأيتهم يصمتون سكنت هذا صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فابوا فيهم فاجابوا بآية محمد صلى الله عليه وسلم فابوا فيهم فاجابوا بآية محمد صلى الله عليه وسلم فابوا فيهم
وتسبيح ثم قال ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن فهذا هو العلم بالخبر والافاد والارواح على
ان قراءة القرآن ولدا الا كما لا يستلزم منافاة للصلوة فكيف يجوز الحكم بفساد الصلوة بما لا يكون ذلك مكرها او حراما كما هو من لدن الا لا يستلزم
خلافه وانما هذه العقوبة شديدة من حين من هذا القول ولكن في سائر ما ذكره عليه ولم يحكموا بفساد الصلوة به وانما ما قال ان علم السكاد احرم ولم
يحكموا بفساد الصلوة به فانها لغة غلطية وانما ما استدلل اصحاب هذا القول الواهي ببعضنا وانما ما استدلل اصحاب هذا القول الواهي ببعضنا وانما ما استدلل اصحاب هذا القول
وستعرف انه مما لا يعجز به ولا يستقيم الاستدلال به وما ذكره السرخسي ومن تبعه من فساد الصلوة مذهب عدة من اصحابنا يقال له
اي صحابي قال هذا اي مخبر عن هذا اي روى عن هذا اي مخبر عن هذا اي مخبر عن هذا اي مخبر عن هذا اي مخبر عن هذا اي مخبر عن هذا اي مخبر عن هذا اي مخبر عن هذا
وقريب من هذا القول قول المروجة وجوب ترك القراءة فانما هو بدعي ولا بد له من دليل وتعليل كما لا بد له من دليل وتعليل كما لا بد له من دليل وتعليل كما لا بد له من دليل وتعليل
في التمسك من اهل البيت وقد روي على هذا في المسئلة التي في رسالتي تبيين العبادات في مسائله التي بين بالتدوين ودليلنا

[illegible]

ذکر خدا سبب معصیت نبیها را مراد از انصاف حق
فی الاستیفاء والنجاة

15

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

حلية ان رداً من غير حجة كالبسط وكما لا يصلح فاقه النوع من ثقل يستلزم عدم تقدره اصلاً **وقوله** وقد اجاب عن الخرافة التي لم يرد
 من رده ما به فانه ما كان اجتراراً من غير حجة كالبسط وكما لا يصلح فاقه النوع من ثقل يستلزم عدم تقدره اصلاً **وقوله** وقد اجاب عن الخرافة التي لم يرد
 لهما كما لا يصلح فانه لا يخلو من ان يكون في هذا الحديث عامة على اصل ومنها تشابه جميع ما في الصلوة او بعضها كالاول وما كان لا يرد من ان كانت
 الشك والتمويه ونحو ذلك من ادعية الواردة وذلك التي في قضاء ما كانت وان لا يرد على الفأفة وغير هاهنا لا ركا والى الثاني مضروفاً كما خصص
 العلم والادراك التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
وقوله وهو ما ثبت في ذلك صادق في قولنا لا يرد انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 لانه قد روي في الخبرين ما لا يرد انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 الركوع ومن العلوم انما هو في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
وقوله انما هو في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 بل لا يرد **والثالث** في الجواب عن قوله انما هو في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 من الحديث انما هو في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 وهي رواية من الشافعي **والسادس** من قوله انما هو في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
الثالث من قوله انما هو في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 في السرية لا على سبيل التجرب فانه لم يرد في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 ذكر ما روي عليها وما فيها من قوله انما هو في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 على اصول **الفصل الاول** ذكر ما استدل به اصحاب الحنفية ومن اعقروا عن ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 عن مبادي حقيقتهم **اعلموا** ان اصحابنا استدلوا على ما في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 واذا انحصار في كلامهم والمعلق فلذلك انما هو في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 وانصرت الحنفية في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 مكروه غير ما يرد في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
قال الآية الكريمة بعرضها واطلاها دليل على وجوبها كما سقم داخل الصلوة واخراجها اذ قد قرر في اصول ان العبارة لعمري اللفظ او اطلاها
 لا يخصر من السبب وتقليده وقد افهم من الصلوة ومن بعدهم التمسك بالعمومات والاطلاقات الواردة في حوادث واسباب خاصة من غير قصر لها
 على تلك الاسباب فكيف يجوز ان يكون اللفظ والاطلاق لا يخصر من التمسك بالعمومات والاطلاقات الواردة في حوادث واسباب خاصة من غير قصر لها
 القرآن في الصلوة وغيرها وكل الشئ في كل الدين في شئ من البركة وهذه الآية هيجة باعتراف ان كل من عدل على وقت معين فيجب استقامته في وقت كان
 قلت واذا دلت الآية على وجوب الاستقامه مطلقاً في الصلوة بالقرآن الاول لا يوجبها كما سقم انتهى **وقال** فيها معنى الرجا والفرع على طريق التمسك
 حصل في المقصود من شئ من شئ من حصوله على الكمال والفرع على طريق التمسك بالعمومات والاطلاقات الواردة في حوادث واسباب خاصة من غير قصر لها
 يحصل من حقه من شئ من شئ من حصوله على الكمال والفرع على طريق التمسك بالعمومات والاطلاقات الواردة في حوادث واسباب خاصة من غير قصر لها
 والصلح بالجملة كما كانت عليه ولا يرد في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد
 كما لا يرد في ذلك من التلويح فذلك انما هو بالاجماع على ما كان في ذلك من التلويح فذلك انما هو في خصوص اسس الفأفة بدلالة الخروبة ظهر بمفادته وقد فلا يجهز ان يخصص شي من ذلك بغيره ولا سبيل للرد

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰

सिद्धि

مجلس ۱۰۰

[illegible]

१॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

३८५३७३

7122

١٠٠٠

[illegible][illegible]

[illegible]

تبرکت منور
الکتاب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

فانصتوا واسكتوا وهذا هو الذي قلناه ان كثير من اصحابنا الخنفية والكتبية القهية قالوا ان الحرف في القدر حاصل الاستدلال بالآية التي
امرنا بالاستقام والسكوت فبما يكون من ذلك ولا يغير من القراءات فيجوز لسكوت هذا القراءه مطلقا انتهى وهو متعلق بالجملة التي فيها
وفيه نظر هاتين الايتين في القراءات السكوت ليس التمسك بالغير على ظاهره بل هو حكم معلل بالجملة العائنين والمعلمين كوجه السكوت
عند الخطبة والقراءة خارج الصلاة ونحو ذلك ولا يظهر له حجة ولا بعد التامل لا كون القرآن منزلة للتدبر والتأمل وهو لا يحصل بدون الاستماع والانتباه
ومر المعنى وان هذا حكم الجهرية للتفريق فيها الامام جعفر بن ابي حمزة المقتدر السند برفعه عليه السلام ان الضمان والما في السرية فالامام لا يفرق الاستدلال بغير
صماخ القندري فلا يمكن ان يحصل السكوت بغيره فيكون كالمصنفين فلا يظهر لوجوب السكوت عليه فيها وجه معتد به والقول بان وجوب السكوت
في السكوت بغيره معقول مطالب بالدليل المعقول على ان كثير من اصحابنا وغيرهم اخذوا بوجوب الآيتين المذكورة وعدم اختصاصها بالاراد المانعة
حتى في جملة كون صماخ القرآن مطلقا ولو خارج الصلاة فرض على او كفاية فلا يكون الما من به فيها من الاستماع والسكوت الا في الجهر والتأني
في السرية ان يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عند خارج الصلاة سيما كفاية او عينا وهو خلاف الكلام بل انزع الثاني وهو ولا خلاف عند
ان يقال الاستدلال بهذه الآيتين مقصور على اثبات ترك القراءة خلف الامام الجهرية وليس مقصور على السكوت لثباته في السرية بل هو ثابت بدلائل اخر من
الاخبار الا اننا نرى ما مر ذكرها **الابواب الرابع** لا بد من وجوب الضمان حال قراءة الامام لا سماعه لا سماعه لا سماعه مطلقا
فيجوز ان يسكت الامام وامين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة والسورة وامين القراءة والكون سكتة فقير والمكسوم في سكتات الامام في الجهرية
الفاتحة وينصت عند القراءة فيكون عاملا بالقرآن والسنة جميعا كما قلت به جماعة من الآئمة لعدم دلالة الآية على وجوب الضمان باكلية ولهذا
السكوت ان لم يعلم جواز القراءة خلف الامام مطلقا **والجواب** عنه على ما ذكره الامام من سكتة الامام ان قبول انه من الواجبات وليس
من الواجبات ما لا بد من ابطال الاجماع والثاني يقتضي ان يسكت الامام لا يسكت فيسكت بل لا يسكت لو قرأ المأموم بغير ان يحصل قراءة المأموم
مع قراءة الامام وذلك يقتضي ترك الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص وايضا فخذ السكوت ليس
حل محدد ودون مقدار فخصه بالسكوتة المختلفة بالنقل واللغة فربما لا يتكلم المأموم من اتمام قراءة الفاتحة في مقدار لسكوت الامام وويله من
المذكور وايضا فالامام ما يبقى ساكنا فيمكن للمأموم من اتمام القراءة في مقدار لسكوت الامام وويله من سكتة الامام ما كان الامام
في هذا السكوت يصير كالتكلم للمأموم وذلك غير جائز انتهى كلامه **واقول** في الابدال الثالث وان ذكر جم من اصحابنا ايضا فخذ في سماع
ذكره ان شاء الله تعالى ولا يراد ان لا يكون واردا على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأموم الفاتحة وسكت الامام في أثناء القراءة
عملا بالكتاب بالسنة الواردة في التزام قراءة الفاتحة كما في رويها على من يقول باستئذان قراءة المأموم الفاتحة ان ظهر بالسكوتة وبعدها
عند عدم الظاهرها عملا بالكتاب والسنة المختلفة الواردة فيها **الابواب الخامس** ان هذه الآية تقال قبل القراءة او ما بين القراءتين
لكنه عام في كل حال لا يميز بين حال السكوت والحال في حال السكوت والآن على هذه الآية على عدم الفاتحة وذلك الآية على ما لم يجمع
غيره في ما ذكره بل يمكن الجمع بان يحل تلك الآية على عدم المأموم عند قراءة الامام فيكون على الوجه السكوت على هذه الآية عند قراءة الامام على
منعها عن القراءة بل التمسك بان تخصيص تلك الآية بما عدا المقتدى ليس من تخصيص هذه الآية بل هو الفاتحة لان تلك الآية عام خصه البعض
عند الامام الجهرية والمسلم في كل موضع وهذه الآية في تخصيصها فان تخصيصها في كل موضع فان تخصيصها في كل موضع فان تخصيصها في كل موضع
على انهم قرأوا الفاتحة لكل مصلح والمقتدى فيجب ان يعمل بكل منها بان يحصل الآية بعد الفاتحة وبعين المقتدى **والجواب** به سيجي قريب فانظر
مقتضى **وبعد التمسك بالآية** اقول ان نصا الذي قبله من لا يصلح الا ان عتساف ان الآية المذكورة التي استدلل بها اصحابنا على عدم سكتة
عدم جواز القراءة في السرية ولا في عدم جواز القراءة في الجهرية حال السكوتة وتدل على عدم جواز القراءة حال سماع الامام وقراءة فيمكن ان يستدل
به على رد مذهب من ذهب الى ان يقرأ المأموم الفاتحة مطلقا ولم يقرأ الامام من ذهب الى وجوب الفاتحة على المقتدى واستئذان السكوتة
واما الاستدلال بها على وجوب الضمان مطلقا سرية كانت او جهرية في حال السكوتة في حال القراءة وغيره كما لا بد من بيان ذلك في كتابي الذي هو

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

[illegible]

جوتہ شریعۃ الصلوات و جہانہ کرمی فی الضعیفہ

FI

وہمکنہ تمام ارجح علی الاستغناء عن الکسب وشیخ الروایۃ بخلاف الروایۃ

[illegible][illegible]

۲
مستوفی
دکتر محمد باقر
الماسی
مدیریت
تعمیم و تربیت
فوق متوسطه
باجای
مفتی
و نه فاضل
استاد
که او

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

九

रुद्र

風

55

7

۱۰۰

32

١٠٠

۱۰۰

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

१

1

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

محلا الضرورة لا يدل على علم سطرط القواعد المتعارضة وذلك لأن النطق بالانكسار لا يوجب في القيام بالقرعة وليس له من حيث هو أن يتقدم على غيره من القواعد في
إن كانها الغالبات للقرعة ولا كذلك في القواعد والقرعة وكلها يدعى على علم النطق كما هو سبب وأما ما كانا حلت بعض القرع انظر قد شغلنا في القواعد
كأغلبا عند الضرورة والركوم والسبق عند الضرورة ولا يقدح ذلك في القضية لأن يقال سبق لما يسقط عما يكون له خلف عنه فإن القيام بما
كان القعود ونحوه خلفا عنه والركوم والسبق إذا سقط كان لا يوجب خلفا عنه وليس فرض يسقط عند الضرورة بل يخلف بالقراءة تسقط عن ذلك
الركوم بل يخلف نفاذ ذلك على الخلف ليست بفرضية على القندي راسا ولا لما سقطت عليه لا فيقال القواعد فيها تسقط الخلف وهو قراءة أو كما هو موجود في قراءة
الأمم لا أن تقول لما جعل قراءة الأمم خلفا لغيره لأن ذلك تخصيص بمعية ذلك الركوم في تخصيصه لملات الحديث على أن قراءة الأمم لم تكن كانت خلفا ليس من أصل
فإن كان كل واحد من القواعد تسقط عند الضرورة لا خلاف من فالتكامل يمكن أن يقال ليس المراد من الحديث بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة
وكنهه بقراءة الأمم أمعه كما ذكره الطحاوي في حاشيته من أن القواعد وقدمها سبق ذكره من ذلك أن القواعد على النسخ من جهة بالميت جازا في الحديث ذكره
معد وجهه وأما راجع لأن كون القراءة تسقط عند الضرورة لا يوجب كونها من جنس القراءة سقطا بل كونها من جنس القراءة التي لا تسقط
مطلقا فيجوز أن ينقسم القواعد إلى قسمين أحدهما لا يسقط ولو في حال الضرورة لا خلاف وأنه كما يسقط عند الضرورة وبذلك الخلاف كما سبب
فإن للقرعات بعد تسليمها كقاعدة لأن القراءة تسقط عند الضرورة ساقطة الفرضية لكن لا يلزم من ذلك الحجة أن يكون ذلك أن يقال من استدلال مجرد
اسقاط الفرضية بمقتضى القائلين بالفرضية ومنها استمرار القطعية واجب بالكتاب السنة مطلقا عند جمهور العلماء منهم ابن حنيفة وما لا شك
أومعيا بما لا يقرى القرآن فيقال على كل من الشجر والضرر والصلح من قراءة القرآن مثل قراءة القطعية فيجوز ساقطها كاشرة العلة وفيه
أن استمرار وجوب الخطية ليس بحيث يجب أن تسقط مطلقا في السكات طرئ حال القراءة لأن ذلك كان يجرى في السرية وفي حال السكات ومنها
أنه لم يقر القندي بكون له قولا في حاله واحدة ولا نظيره في المشريعة وفيه أن اجتماع القراءة العلمية والخصفية مما ليس بمستكثر أعرفا ولا شرا
ومنها ما ذكره العين وغيره من أنه لا يجوز للقندي أن يقول ما كان يقرع من أعلام وأما أن يقرع في سكات الأمام فإن نازع
فقد خالف الحدوث والقرآن في قرع حال السكينة فترى ليست باجبية على الأمام بالتعاقد الأعلام فكيف يقرع عند القعود وفيه أنه لم يقر على القائلين بفرضية
القاعدة على القندي قطعا لكن لا يثبت منه باستقلال المدعي هو ما يجوز أن يقال بالقراءة في السرية وفي الجهر في حال السكينة وتركه عند فقد أنها
ولعل التنبها والمثل يقول الذي يقتضيه نظم النصف الغالب المتصف هو أن الاستدلال بالإجماع كجوابه من بعض أصحابنا ضعيف جدا
والاستدلال بالقرع لا يوجب على السامع خلاف قراءة الأعلام لا على وجوبه مطلقا ولا على كونه مطلقا والاستدلال بالأخبار والسنة لا يوجب
ولا يثبت كذلك لا لقبيل الكراهة مطلقا ولا يحفظه لعل لا يثبت بعد ذلك أمرا وجوبا بعد عسر اليسر والنسب للقبول الدنيا لا من سبقنا من كبار الفقهاء
وأخبار العلماء فلا خلاف أنه لم يثبت بعد ذلك أمرا وجوبا بعد عسر اليسر والنسب للقبول الدنيا لا من سبقنا من كبار الفقهاء
وقد بسط الأمام العبد لله المتأخر صاحب رأى الفقيه وجامع الصحيح في رسالته الموجهة في هذه المسئلة في رد على ابننا الحنفية في رسمه كلام
في الحقيقة والزمهم بإيراد ما متقدرة وقد نقل كلامه الزبيري في غصيلة الحلة من مخطوطه أسكت عليه ولم يقرع من به جها ورام كون أكثر إرادته
على طريق الحقيقة فأردت أن أوزع قوله في هذه الرسالة وأجيب عنها ليتضح حاله وعلمها قال رسم واحد على الأمام في حنفية رسم واحد هذا القائل
يقوله تعالى فاستمعوا له وهم منادون مستمعون فاستمعوا له وهم منادون مستمعون فاستمعوا له وهم منادون مستمعون فاستمعوا له وهم منادون مستمعون
عنده لم يكن حاله إلا أنه أقول هذا ما ذكره من قال من أصحابنا أن الحكم يفتى مطلقا على اختياره وجميعهم أنه يبقى في السرية وغيره حاله لم يفتى
كما في فتاوى قاضيه أن إذا زاد على الأمام أحد واستعمل بالقراءة فكل الشيخان يكرهان الفعل كذا في الشفاء وقال غيره في ذلك به والجمهور أن ذلك كان
الأمام يجرى بالقراءة لا يلى بالثناء وإن كان السرا في بانه في القول فلو أن القراءة في فرض ما طاعة غيره مسلمة عندنا فإن أصحها ما كان من القواعد فرض
في الأمام والمفرد ولا اجتماع فرض من حق القندي والقاعدة فلا يلزم من تركه الفرضية أن قلت قوله تعالى فاستمعوا له وهم منادون مستمعون فاستمعوا له وهم منادون مستمعون
أما شاهد على أن السرا في فرضه من بعض أصحابنا في قراءة الأمام أنه قد ثبت من حديثه في ذلك ما لا يشك في ذلك

7

7.

744

[illegible]

PM

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الموسم الحار في بلاد الهند واليمن

دکتر محمد علی بیگلری

البرهان على ان كل عدد من اعداد

7

73

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

كان لا يتبع حديثه ويكتب كثيرا والعلو الذي يخرج في السند وما آتته ينفق حديثه فقيل له يصح به قال لو كان يحسنه في السند وقيل لا محمد
يا ابا عبد الله انما وجدت حديثا فقال لا والله اني اذنتي وجدت من جملة الحديث الواحد لا يصلح بين كلامه من كلامه اذ قال ابن الدبني موصلا لوسط
وروى المصنف عن ابن معين ضعيف وروى عنه غيره ليس بذلك وروى الدوري عنه ثقة لكنه ليس بحجة وقال ابن زرع عبد الرحمن بن عمرو
قلت يصح بن معين وذكرته للحجة فقلت محمد بن اسحق ضعفه فقال كان ثقة واما الحجة فعبثا به بن عمر قال بن اسحق ذكره في الخبر وقال ابن
زهير بن جابر بن معين عنه ثقة فقال ليس بذلك ضعيف ومعه مرة اخرى يقول محمد بن عيسى بن النعمان قال ليس بالقوي فقال لا والله لا سألنا
من بن اسحق يسألنا فيه فقال لا يحسنه واما ما كتبه ابو اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
وذكره فقال دجال من الدجالين ثقة المصنف من خلف الدوري حدثنا محمد بن ابراهيم بن ابراهيم صاحب المطبعة حدثنا محمد بن هشام بن عمار بن سلمة
ابن اسحق بن محمد بن عبد الله قال كان ثقة فقال لا والله لا سألنا من بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
وقال ابن اسحق بن محمد بن عبد الله قال كان ثقة فقال لا والله لا سألنا من بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
فكان يحسنه بالسر ذلك ما حدثت في الضمير قالوا هذا الذي قال تركت حديثه وقد سمعت منه باربعين عشرين عساسة قالوا الساجي عن الفضل بن عيسى
حضر بن زيد بن يحيى بن يحيى بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
بما كانهم طمئنت وقال ابو اسحق بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
ابن اسحق بن محمد بن عبد الله قال كان ثقة فقال لا والله لا سألنا من بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
يعرفه عليه كتابه اذ قال ابن اسحق بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
اما في الحجاز واشتباكه فيكتب واما في العراق والحجاز فيكتب الى مثل هذا ومد يدوه وضام اصابه قرو وكذا من عن ابن اسحق بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة
عنه ما قال ابن اسحق بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
حديثه وقال سليمان بن عيسى بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
ما كان اشهد انك انك قلت ذلك كاذب انك قلت ذلك كاذب انك قلت ذلك كاذب انك قلت ذلك كاذب انك قلت ذلك كاذب انك قلت ذلك كاذب انك قلت ذلك كاذب
ثوقا جميعا عن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
وفيه وكثير ما وقع هناك من طعن التذليل على التذليل المقيد وكذلك القدر والتشديد في بيان الاحكام الضمنية اخرى ولم يجزها ههنا واما قول بن ابراهيم
فروا حديثه فذكره على انك انك سمعت به حديث في الضمير فذكره في الضمير فذكره في الضمير فذكره في الضمير فذكره في الضمير فذكره في الضمير فذكره في الضمير
واما قول بن زيد بن يحيى بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
منقوله بها في بن جراح واما تركه يحيى بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
فمنه من رفته في هذا الاسناد انتم هشام بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
الحواشي عن قول هشام بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
الامر في التمهيد بها كونه وبين من نقله عنه واما مع التوثيق والتعديل فالحال فيها على الجهم بن ابي اسحق واما الطعن على الجهم بن ابي اسحق
عن الجهم بن ابي اسحق قد حكى ذلك عن سفيان الثوري وغيره واحسن ما فيه التفرقة بين بعض حديثه وبعض حديثه فيكون كذا هو الجهم بن
وعقبها احمد بن عمرو بن ابراهيم بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
فيما المعنى في روى بن زيد بن يحيى بن محمد بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق
حدثت ما لم يطره ذلك في كتابه الاخبار فان كان بالخط لا تقتض السماع بقولنا فحكمه حكمه لا بد من روى ذلك عنهم فحكمه حكمه لا بد من روى ذلك عنهم فحكمه حكمه
عليه الا انه المحدث المذكور في حواشي ما كان في بن جراح واما تركه يحيى بن اسحق بن عمار بن سليمان بن سلمة قال لو كان الضمير ما حدثت عن محمد بن اسحق قال ابن اسحق

[illegible][illegible]

وفي الثاني لا محالة حقيقة وحكمه الصوريين لا غير ثين ان يعمل الا ترى ان ذلك لا ضعف لكون حكم العلم بالنسبة الى الحق واما الثاني فاول
المعنى انما هو ان لا دليل للتساوي في القوة سواء تساويا في الغرض كالتعاضد بين اية واية او كالتعاضد بين اية واثنتين او سبعة وسنتين فان ذلك
يعني ان قبيل التساويين اذا تجميع ولا قوة بكثره الا دلالة حكمها انما كانت التعاضد بين قياسين يعمل ايها شاولان والاثنتين اثنتين او سنتين
قوتين او سطينين او مختلفين اوية وسنة في قوتها كالتعاضد والمتواتر فان علم المتأخر منها انما يستلزم له دليل اخر كما في الواحد المتأخر
عن الكتاب والسنة المشهورة فهو ليس من قبيل التعاضد والتساوي بل المتقدم بل هو كالمقدم لان العمل به يجرى با اعتبار مختص من الحكم والحل والاولا
هذا ولا بد من العمل بالدين المتعني وفي تقرير الحكم على حكمه المنع ان علم المتأخر والاولا التجميع انتهى اذ اعرفت هذا فتقول الحكم
المذكور ان لم يستقم على اصول الشكافية فذلك من وجوه التماثل لكن انما وعندهم عندا يجرى تخصيصه بالجناس كان غلبا لكنه يستقيم على
الغنية تطهير كونهما حقيقة فيكاد انا كونهما قد من الترجيح على الجرم فيمكن ان يترك الضعيف في مقابلة القوى ولا يقبلون خبرا كالحال الف
لفظي سله امك الجرم بينه ان لم يكن قلت كون الترجيم مقدما على الجرم عند هو ليس متفقا عليه فان منهم من ذهب الى عكس ذلك
الوجه فهو على انه قد لا يقبل بذلك الجرم بالكلية بل يحد حق الرسم على العمل الصحيحة قال النصارى في تفسير النصيب الحرام خبر الواحد
ان حوزة مخالفات الكتابات امكن تأويله من غير ضعف يقبل على التكاثر الضعيف وان لم يكن تأويله ان يتصفى يقبل بالخلاف ان لا يكون عليه
مر غير تأويل ان النص قطعي خبر الواحد يعني فان خالف خبر الواحد عن الكتاب وظاهره فذلك عندنا كغيره تخصيص المهرم وحمل الظاهر على المخار
وعند الشافعي وعندهما كاصوليين يجرى تخصيص المهرم بوجوب التعاضد بينه وبين ظاهر الكتاب وهو ما تأمن من جهل ائمة من مشايخنا
مثل الشيخين في مضمون من تأليه من مشايخهم قد يقع في جري تخصيصها به ولا يخفى انما لا يجرى عندنا هذا لان الاحتمال في خبر الواحد
فوق الاحتمال في ظاهر الظاهر انتهى وقال صاحب التمهيد في بيان بقية الجرم لان الاعمال والاول من الاصل الذي لا يستقام على خلافه فكيف وقد هي بخلاف
ما اظهر عليه من العقل من تقديم الرجح وتأويل الاحاد عند تقدم الكتاب ليس من بطلان نفسه كما لا يتقدم به انتهى وقال بجعل العلم بالكتاب
في شرحه قد يقال انه يقدح الجرم للترجيح عندنا من الغنية وانما اشارة الشيخين الى ذلك وهو من جهة انما لا يعمل الا على ما ارادوا من استقراء
اقوال الغنية بخلافه فانه قد من الرجح فان قلت في الظاهر اولون الاحاد عندنا حارسه الكتاب مع ان التاويل من الجرم احاط بان تاويل الاحاد عندنا
الكتاب ليس من تقدم الجرم على الترجيم بل هو استقصان منهم بحسن الظن بالراوي حكما لتقديم الرجح فان تقدمه انما جزم وانما راي الجرم
يا ورويه ولا يكتب في الرواية انتهى اذ اعرفت هذا فتقول تعارض حديث عبادة بالاية يقتضي تقدم الاية لكن لا يقتضي ترجيح الاية على
بسنه ووجود شاهدة فلا بد ان يعمل على ما يكون مخالفا لذلك السنة وهو يعمل على قراءة توافي حال المسكنة وانما هو ترك هذا العمل لكونه
يحييها وقراءة الفاتحة طوي في حال المسكنة لا ان يقال انه لم يعمل على ظاهره لانهم لم يرووا السكتات الى الوجه الاكل اما لا يروونه الى الوجه
الاحاديث الواردة في السكتات بل يقتضون العمل على ما لا يخفى ان هذا العذر وان امكن من جانبهم لكنه لا يستقيم عليهم ولا يخفى ان
له ثبوت المسكنة ترك العمل بذلك بالكلية الوجه الثاني من حديث عبادة يعارض حديث من كان له امام فقرأه الاحكام له قراءة وحديث
النهي عن القراءة خلف الامام وغير ذلك مما مر عند ذكر سكتة الغنية وفيه انه ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصا في
يعارض به حديث قراءة توافيها من اهلها ورواه ابي طهارة وليس بسند و بذلك يكون مرجحا ومنها ما هو وارده في كتابها توافيها ولا يكاد
فلا يارضه حديث عبادة في حال الصلاة خلف الامام ولا يصح حديث عبادة في قراءة الفاتحة خلف الامام ولا يرضى به التراك والاشع
لا تدل على تركها ايضا بل ظاهره يقتضي العمل على الظاهر عند تعارضها مضمون في كتب الاعلام الوجه السادس من حواشي الوجه للمدعي
ان يتسكك بحديث عبادة لغرضه الفاتحة خلف الامام المستدل على كون قراءة الفاتحة تركا لكل صاحب حق من ترك عبادة الله تعالى في حال الصلاة
بقوله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا الا ما افعل الله الكتاب وبقره انه لا صلاة الا لله يقرم بها اكل منها لا يجوز شي اما الثاني فانه تركه صلاة من ريقه
بما اظهره قوله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا الا ما افعل الله الكتاب قوله لا صلاة الا لله يقرم بها اكل منها لا يجوز شي اما الثاني فانه تركه صلاة من ريقه

هذا هو الوجه الثاني من حواشي الوجه للمدعي ان يتسكك بحديث عبادة لغرضه الفاتحة خلف الامام المستدل على كون قراءة الفاتحة تركا لكل صاحب حق من ترك عبادة الله تعالى في حال الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا الا ما افعل الله الكتاب وبقره انه لا صلاة الا لله يقرم بها اكل منها لا يجوز شي اما الثاني فانه تركه صلاة من ريقه

في بيان ما لا يثبت

في بيان ما لا يثبت

في بيان ما لا يثبت

في بيان ما لا يثبت

في بيان ما لا يثبت

وستظهر على انه لا يصحها انما ما ادعوه بل غاية ما ثبت بها الوجوب بالمعنى المصطلح في الركنية واما الاول فانه قد تقرر في كتابنا حصول الاستصحاب
عن حكوميد على نفسه في كلامه في الامور الواردة حكمه فقول صلى الله عليه وسلم لا تغفلوا عن ركعتي الفجر في الجملة واستثناءه في ركعة الفاتحة
يدل على ان الفاتحة لا ينفك عن ركعة الفجر بل هي ركعة الفجر على ركعة الفاتحة او وجوبها فان ثبت دليل اخر فانه
امر اخر فلا دلالة لفظ الحديث على اقسامه من اثبات الركنية فكل قائل بتعليقه بقوله فانه لا ينافي مع قوله لا تغفلوا عن ركعتي الفجر
السمايع لمسلم كانه حديث عام في الفريضة كما مر في حديث قراءة الامامة فلهذا على كفاية مطلق القراءة واذ انما هنا نسا خطا
وكذا الحديث لا يثبت ان سلم لا ينفك عن الفريضة فلا يثبت بشئ منها الركنية فان قيل هذه الاحاديث قوية وطرف ذلك انما هو
قلنا الكلام في بعض هذه الاحاديث كحديث عبادة ليس يادون من الكلام في حديث الكفاية نعم ان بعض طرقها على امر مسلم في الجملة فلا ينفك عن ركعة
الفريضة فان قيل نحن نعلم ان الحديث على كماله الفاتحة جمعا بين الاخبار المتعارضة قلنا الجمع غير متعين بهذا بل يمكن ان يعمل على ما لا يثبت
الكفاية وحديث عبادة على اجارته قراءة الفاتحة كهي الركنية كما هو حاصل جمعا لاننا لا نلصق المدة فلا بد من بيان صحح رجم الذي ذكرتموه على احتمال ذلك
ذكرناه فان قيل هذه الاحاديث على الفريضة مطلقا لكل مصل ولومرهما قلنا هذا عين المتنازع فيه وليس سني يستدعيه في اقل
هو حديث عبادة في الزام ركعة الفاتحة وذلك الحديث ليس بمنزلة ظاهر كفاية الفاتحة والصرف مقدم على الظاهر قلنا هذا غير خلاف كون حديث
عبادة نصا في اجرة قراءة الفاتحة مسلم وما كونه نصا في الزام ركعة مسلم الوجه الثاني من ان حديث عبادة قد مضى غيره فلا بد ان يتساقط كل واحد من
لاننا نرى نصا في الواقعة لاحداهما كهي المدة في الاصل انه اذا مضى اثنان يصار الى السنة واذ انما من الحديث ان يصار الى اقل الصلوة فيوجدنا
ان جمعا عظيم من مذهبنا يترك القراءة خلف الامامة ويقيم كفاية قراءة الامامة من دون وجوب الفاتحة والركنية وهذا من غير شبهة استباحة
لاننا نرى نصا في الله عليه وسلم واقله واصله وعادته كان من يترك القراءة وهيبة اما ان كان التساقط والرجوع الى ان النصا في انما يختار عنه
تقدم الجمع وهو ههنا في جزئية للجمعة في وقتها او انما النصا في ايضا مختلفة فولا وعلا من جهة اخرى انما التاكيد على ان الوجه الثاني من
انه قد تقرر في الاصل ان الحديثين اذا تضاعفا لم يمكن المصير الى ان النصا في ايضا مختلفة فولا وعلا من جهة اخرى انما التاكيد على ان الوجه الثاني من
يصار اليه وهو يثبت تركه القراءة وعدم اقتضاها كما مر ذكره وهذا هو مسلك الطحاوي في شرحه مع اننا جئنا اخره حديث عبادة وحديث
عايشة واليهرية وقال عبد الحميد بن حدي عايشة واليهرية الذي ذكرنا سابقا ولا يحدث عبادة فقد بطل ما مر من وجوبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما المراد من مدين بالقراءة وخلفه فبما الكتاب فارد اننا ننظر هل صاد ذلك غيره ام لا فنخرج حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
قلنا اقرعوا لنصوا وحديث خطبة على القراءة وحديث من كان له امام الحديث وغيره وقد مر ذكر ذلك في اقول فقد ثبت ما ذكرنا على النبي صلى الله عليه وسلم
خلاف ما مر عبادة قلنا اختلفت هذه الاثار في الرواية الغسنا حكم من طريق النظر الى اخرها فقلنا في الاصل الخامس من الفصل الاول من الباب في فيه الصبر في
الالطمانا كمن عند تعدد النجاسات من الوجوه وهو مدعوه ههنا من وجوه العاشري من حديث عبادة على اجارة قراءة الفاتحة
وانما النصا في حديث على خلافه هو ان كانت غير محقولة المعنى منوعة حكما فتعاضد من الوفاء للمسلم والمسلم في مثل ذلك يترجم المحرم على تحقيق
في كتاب الاصول وفيه ان التعارض بين اثار الموقوفة حقيقة المروعة حكما وبين الاخبار للمروعة حقيقة غير محقولة كما ثبت في الاصول
ومن الاحاديث التي استدل بها القائلون بالركنية احاديث معتبرة مروية في كتب معتبرة والاعلان الصلوة لا بد لها من الفاتحة فخرج
البخاري في صحيحه عن عباد بن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما الصلوة لمن لم يقرع فباعتها الكتاب يخرج من طريق سفيان بن عيينة عن ابيه
عن محمد بن الربيع عنه **واخرجه مسلم** بسند متنا **واخرجه** بسند اخر الى ابيه عن محمد بن عباد عن مرفوعة ابي هريرة في رواية واما القرآن
وبسند اخر الى عن محمد بن عباد عن ابيه عن محمد بن عباد عن مرفوعة ابي هريرة في رواية واما القرآن
والتي توكدها صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة حديث حسن صحيح والعمل عليه عندنا من اهل العلم انما النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح في الخطاب بما روي عن محمد بن
وغيرهم قال لا يجزى صلوة لا بقراءة الفاتحة وبه يقول ابن المبارك والشافعي والحنابلة ومنعوا عن اهل الحديث ان يقرعوا في الصلاة

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

والباب الثالث في ضبط الازجسية ترجيح بعضهما على بعض

[illegible]

عاصيا في قوله فان قرأه ادا لم يستفاد انما كلفه فطلعت صلاة لتركه على واجب فعدل هذا كما قال زيد بن ثابت من قرأها فلا ما
فلا هلولة له انتهى وهذا كما ترى مستفاد عليه ليجي اما ان كان قوله منع عن القراءة عند منعه فانما ثبت من قرأها عن القراءة عند القرأة
بجيت هيوت الاستقام والندم ومن القراءة عند حيث يشتر على القارى لا عن مطلق القراءة ولا عن قراءة الفاتحة الغير المشروطة بالمعقبة وما تأمنا
فقر له حاله الخ غير صحيح لان القراءة في الركوع والسجود من غير اجرة فيها ما لا ذلك فاعية الفاتحة فليكن غير صحيح ولما تألثنا في قوله
لا تفتي له وان كان صحيحا لكنه ليس بجواب لان عدم كفاية القراءة في الركوع والسجود لكن في غيرهما لان ذلك القراءة في القيمة ولما رأينا
فبان قوله لا تفتي عنه في هذه الواجب من طرف على ثبات ان الواجب مطلقا في حق المقتدى بهر السكوت مطلقا وقد مر ما منه نقصا ومنعنا وما كما ساء فلان
قوله فان قرأها كاصحاب الخ من غير ثبوت لزوم العصيان من القراءة مطلقا ولو في السرية او السكينة وهو غير الجائز والاساس فلان قوله
وما كالمخبر غير صحيح لانه لما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابا به ان قراءة الايام في غير محلها في حق كفاية على هذا في الكفاية فانما في نفسه
واقعة عدم الكفاية بخلاف ما يلزم منه انه زاد ما لم يجز عليه ولم يخذلنا في قوله لا تفتي له ولما ساء فلان قوله فطلعت صلاة لتركه على واجب
فصلحنا نانا لا يخلو انما ان يرد به بطلانها من اصلها كطلانها بتركها كانها او يرد مسادا ونقصا فانها كفاية دها بترك واجباتها في حقها كان
اما الاول فكل من عينا على كون تلك الواجب الغير المكنى عنها مبالا هلولة عندنا وهو غير صحيح عندنا ولم يظهر له ان في كتب فقهاء انما كانت لهم
ذلك فيخذلنا عليه وبنايب بالاستدلال عليه واما الثاني فلا انه لو كان كذلك السهم سجدة السهم بترك الانصاف سهوا ولم
يقول به احد فدلنا على انما ساء فلان استدلاله وان زيد بن ثابت يجتاز على لقية هذا لا في ثبات نفع رفته من رواته وقدمها في غير محلها
فالقول بفساد هلولة بالقراءة ليس مما يلتفت اليه اهل التصيرة وتظهر في جانب الخلاف هو القول بالركنية العامة بحيث لا تنقض عند الضرورة
واما ساء فلان الدليل باقية فلا تملكها بحسب اختلاف اصلهم وملاكهم قوية والقول بالانفصال فيها ان اللزوم في الركنية وعلى ما ساء فلان
حقيقة على مسئلة اصلية وهي ان الركنية هل تثبت بحسب اختلاف الظنية لم لا بدعها من الدلائل الظنية فمن ذهب الى الاول ان ثبت الركنية ومن
انكره لم تثبت الركنية وان سلمه لانها عليها وهم وحده معارضها في الخلاف في كنيته التي يتوسل على ان انقضاضا وهو ان الظن هل يجزى
به ان ياد على قطعي وتخصيصه به او نسخا به ام لا يجزى من قل بحجها قال لا يجوز من لا فلا وتعل الظن لا يقيق يحكمه كون الظن الاخيرين
قويين في الخلافين واما الخلاف في تفسير قراءة الوتر مع قطع النظر عن الركنية فالاية القرآنية وكثير من الاحاديث المرفوعة وكلا في الوتر فتشبه
بالنعم عنها بحيث يثبت الانصاف الواجب ليرتد التشايش والمنازعة من كذا ذلك واجاز قراءة المقتدى مع قراءة الايام في غير محلها كذا ذلك
وكخلص عن الخلاف ان الكتاب والسنة والابرار ساء كفاية شاهدات وكثير من الاحاديث والاصحاب حالة على تجزئها في السرية
واقامة السكينة وهو المستفاد من ظاهر الاية ومن كذا ذلك وعلمه بركاهة مطلق القراءة مطلقا ولو في السرية والسكينة وهو هو وانما يكونها
بدعة او خلاف سنة او فساد فهو مطالب بانثابه بالذلل لا لوانه والمطابق على تلك الادلة هي اراء شاذية وتعل الذي نظر اليه في النصف
يتبين بكون انما قال في الوراثة هلالقول بعدم انقراض القراءة على الوتر مطلقا واستصحاب قراءة الفاتحة او سنية في السرية وهو كما رجح
بنظر الدقة وهذا الذي قال به جماعة من اصحابنا وجماعة من اهل الكوفة وقولان كان ضعيفا في مذهبه كما ان رواية كنية قوية به ولا
يعول على الدلالة اذا افقتها رواية ولا يستفاد منها القراءة في السرية كادان يستصحب القراءة في الجهر بحال السكينة تعدد الفاتحة فيها وانما
الامر لم يثبت عندنا استصحاب سكنت الايام واستصحابها ووضعهم كون الاحاديث الواردة فيها مطلوبة لم يوصحوا بها وكذا ذلك لقولنا به
كما ذهب اليه جميع من المحدثين كثر هوالله الى به الذين ههنا اهل الكلام الفصل الذي لا يحيط بظله ولا يبرهنه مستغنى عنه كونه صحيحا للذهب
وبه يحجج باني الكتاب والمسنن ولا نذكر والفتايات المختلقة المعوجة لفرق الشارب ولا في اللزوم لكونها في كل واحد من الطرفين ولا تستأهل
ادلة اربعة لا يمكن الجمع وطلان واحد منهما ولا يمكن حط احدهما وما ابطال اهل المتصين الذين لا يسكتون في امر الدين كالطعن على
ائمة المسلمين في تحطية ائمة المجتهدين ان مذهبنا في حقيقة واصحابنا من الذين اهل الذكر في ضعيف حبل ليس له سند واول من جعل

[illegible][illegible]

[illegible]

خاتمة الطبع من تليد تليد المصنف العلامة فظله

[illegible][illegible]

